

«بيع أصول مصر مستمرة».. الانقلاب يطرح أي مصنع حكومي متوقف على المستثمرين تمهيداً لبيعه



الأربعاء 9 أكتوبر 2024 08:45 م

قال نائب رئيس حكومة الانقلاب، كامل الوزير، إن "الحكومة على استعداد لطرح أي مصنع حكومي تابع لها، ومتوقف عن العمل، للبيع أمام مستثمري القطاع الخاص"، مشيراً إلى "حصر جميع الأراضي التابعة للدولة التي يمكن استغلالها، في إطار التسهيل على المستثمرين، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص"، على حد وصفه

وأضاف الوزير أمام مجلس النواب، خلال إلقاء بيان عن خطط وزارة الصناعة لتطوير البنى التحتية الصناعية، أن "الوزارة ترحب بأي مستثمر يرغب في شراء أي مصنع حكومي من المصانع التي توقفت، سواء كأرض أو منشآت لتشغيلها، وكذلك الأراضي أو المصانع غير المستغلة التابعة للإنتاج الحربي، من أجل تشغيلها بمفردها أو بالشراكة مع وزارة الإنتاج الحربي".

وأشار الوزير إلى "استغلال 16 مصنعاً حكومياً لوجبات التغذية المدرسية من خلال منحها (طرحها) للقطاع الخاص، بالإضافة إلى حصر 19 قطعة أرض ومنشأة صناعية تابعة لوزارة قطاع الأعمال لاستغلالها وتشغيلها، بالتعاون مع شركات القطاع الخاص".

وتابع: "نعمل على خطة لاستغلال الأراضي الفضاء لخدمة القطاع الصناعي، وتعظيم العائد منها" ومن يُرد شراء أي مصنع حكومي يتفضل، حتى لو كان مصنع الحديد والصلب بالكامل"، بحسب تعبيره

وأكمل الوزير: "لدينا 12 ألف مصنع متعثر، بينها مصانع لا تستطيع استكمال عمليات التجهيز للتشغيل، وأخرى بدأ العمل بها ثم توقف بسبب مشكلات" ويوجد مبادرة بالتعاون مع اتحادي الصناعات والغرف التجارية، بحيث تكون الأولوية في منح القروض بفائدة مخفضة للمتعثر في شراء الأجهزة والمعدات اللازمة للتشغيل، بعد أن انتهى من بناء المنشأة الصناعية نفسها".

وتعاني مصر منذ فترة من نقص في السيولة النقدية، خصوصاً بالعملة الأجنبية، وهو ما يزيد الضغط على البنك المركزي في توفير العملات الصعبة لاستيراد السلع الأساسية ويهدف بيع الأصول الحكومية إلى جذب المستثمرين الأجانب وتحقيق تدفق نقدي يمكنه دعم الاقتصاد وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية

وتعاني مصر من مستويات مرتفعة من الدين العام الذي تجاوز نسبة 90% من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة ويساعد بيع الأصول الحكومية، وخصوصاً القطاعات غير الحيوية أو التي لا تحقق إيرادات كافية، في تقليص الدين العام وتمويل عجز الميزانية

المتفالم